

٦ - يضاف الى ذلك ان قانون السنة المالية نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٦٦/٦/٥ واعتبر ساري المفعول من ذلك التاريخ . وبالتالي فإن اعتباره معدلا لسنة التقدير في قانون ضريبة الدخل يعني جملة ما اثر رجعي ليجري التقدير على اساسه عن سنة التقدير ١٩٦٧ وفرض الضريبة على الدخل المتأني للمكلفين والذي جنوه في سنة التقدير المبتدئه في ١٩٦٦/٤/١ ، أي في وقت لم يكن فيه ذلك القانون موجودا أصلا . وليس هناك نص على الأثر الرجعي في القانون المذكور .

٧ - واخيرا فان قانون ضريبة الدخل هو قانون خاص ، وقانون السنة المالية قانون عام يتناول أكثر من ضريبة وأكثر من رسم . ومن التواحد التفسيرية المقررة ان القانون العام لا يعدل القانون الخاص الا بنص صريح فيه .

لهذه الأسباب جميعا اختلف الاكثيرة المحترمة ، وارى ان قانون السنة المالية رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦ لم يعدل (سنة التقدير) المنصوص عنها في قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ .

مدير دائرة ضريبة الدخل

عيسى طهاس

هكذا من المأهول

# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٥ ذي الحجة سنة ١٣٨٦ هـ . الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٦٧ م . العدد ١٩٩٣

## الفهرس

صفحة

٤١٨	قانون مؤقت رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٦٧	قانون معدل لقانون رخص المهن
٤١٩	نظام رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٦٧	نظام الانتقال والسفر
٤٢٩	نظام رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٦٧	نظام دائرة الارصاد الجوية
٤٢٩	نظام رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٦٧	نظام معدل لنظام مجلس البحث العلمي الاردني

## نحى الربيع لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للبادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٢ ،

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعتمده .

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٧

### قانون معدل لقانون رخص المهن

○○○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون معدل لقانون رخص المهن لسنة ١٩٦٧ ) ويقرأ مع القانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل في القانون الاصيل .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصيل بإضافة البند التالي الى الفقرة (١) منها بعد البند (ب) مباشرة : - ج - شهادة من رئيس لجنة تنظيم المدن المحلية او من يفوضه بذلك خطياً تثبت ان المكان الذي يزاول فيه حرفته او صنعته هو من الاماكن المخصصة لما بموجب احكام قانون تنظيم المدن والقرى والابنية وأية أنظمة صادرة بمقتضاه .

١٩٦٧/٢/٢٢

أحمد بن طلال

وزير الأشغال العامة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
وزير الانشاء والتعمير	العدلية	الداخلية	وزير الدفاع
عبد القادر الصالح	سمعان داود	وصلي ميرزا	وصلي التل
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير	وزير الداخلية للشؤون	وزير التربية والتعليم
وزير المالية بالوكالة	الصحة	البلدية والقروية	وزير النقل
ذوقان الهنداوي	صالح بركان	قاسم الريماوي	عبد الوهاب الخالدي
وزير	وزير	وزير	وزير الاقتصاد الوطني
الخارجية	الزراعة	الاعلام	وزير المواصلات برق / ويريد
عبد الله صلاح	اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف	حاتم الزعبي

## نحى الربيع لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٢

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (١٨) لسنة ١٩٦٧

### نظام الانتقال والسفر

صادر بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور

○○○○○○

#### الفصل الاول

تعريف

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الانتقال والسفر لسنة ١٩٦٧ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

- أ - المركز      المكان الرئيسي الذي يعين فيه الموظف لممارسة اعماله الرسمية .
- ب - اسرة الموظف      زوجة او زوجاته ، وبناته غير المتزوجات واولاده الذكور الذين لا تتجاوز اعمارهم الثامنة عشرة الا اذا كانوا يواصلون دراستهم الجامعية ووالداه العاطلان عن العمل واولاده العاجزون .
- ج - الموظف      كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مدروجة في نظام تشكيلات الوظائف الصادرة بمقتضى قانون الميزانية العامة للدولة او ميزانية احدى المؤسسات او السلطات الحكومية الاخرى التي تشملها احكام أنظمة الخدمة المدنية وأنظمة الموظفين المعمول بها وتعني ايضاً المستخدمين المعيّنين من مرجعهم المختص برواتب مقطوعة على حساب المشاريع .
- د - الليلة      هي الفترة الزمنية التي تمتد بين الساعة السادسة مساءً والساعة السادسة صباحاً من كل يوم والتي يقضيها الموظف في المبيت خارج مركز عمله الرسمي .
- هـ - الوزير المختص      وزير دائرة الموظف .
- و - الشخص      شاغل احدى المناصب او الوظائف المبينة في المادة (٣) من هذا النظام بما في ذلك الاشخاص الذين يكلفون بمهام رسمية من خارج ملاك الدولة .

هكذا من المأهول

المادة ٣ - يصنف المشمولون بإحكام هذا النظام على الشكل التالي :-

أ - الفئة الاولى رئيس الوزراء والوزراء ورؤيس مجلس الاعيان والنواب او من هم بمرتبة وزير وكذلك السفير غير المقيم .

ب - الفئة الثانية اعضاء مجلسي الاعيان والنواب وشاغلو الوظائف الخاصة والدرجة الاولى - الثالثة .

ج - الفئة الثالثة موظفو الدرجات الرابعة حتى السادسة .

د - الفئة الرابعة موظفو الدرجات السابعة حتى العاشرة .

هـ - الفئة الخامسة ١ - الموظفون يعقود والموظفون غير المصنفين والموظفون المؤقتون الذين يعينون على حساب المشاريع او الامانات او على حساب رواتب الموظفين المعارين ولا تزيد رواتبهم عن ثلاثين ديناراً ولا يشمل ذلك العامل الذي يتقاضى اجوراً يومية .

٢ - اما اذا زاد راتب الموظف على ثلاثين ديناراً في الشهر فيصنف بنفس فئة

الموظف الذي يعادله في المرتب على ان لا يتجاوز تعنيفه الفئة الثانية مع مراعاة اية شروط ترد في عتد استخدامه بهذا الشأن .

## الفصل الثاني

### نقلات الانتقال

المادة ٤ - أ - مع مراعاة احكام الفقرة ( ب ) التالية . تؤدي للموظف عند تعيينه لأول مرة في غير مكان اقامته العادية داخل المملكة او نقله من مكان الى آخر اجور انتقاله وافراد أسرته ونقل امته البيتية ( مع في ذلك اجور التبريم ) من مركز وظيفته الى المركز الذي ينقل اليه وفقاً للترتيب التالي وحسب درجات السفر التالية :-

بسيارة	بسيارة	بسيارة	بسيارة	بسيارة	بسيارة
الفئة	ركوب	بالقطار	بالباخرة	بالطائرة	بسيارة
الاولى	كاملة	اولى	اولى	اولى	شحن حمولة
الثانية	كاملة	اولى	اولى	سياحية	١٥ طن
الثالثة والرابعة	متعدد	ثانية	ثانية	سياحية	١٥ طن
الخامسة	متعدد	ثانية	ثانية	سياحية	١٠ طن
					٦ طن

على انه يجوز للوزير المختص ان يصرح لموظف من الفئة الثالثة باستعمال سيارة كاملة عندما تستلزم الضرورة ذلك .

ب - تؤدي اجور ريع الحمولة المقررة في الفقرة ( أ ) السابقة للموظف الاعزب من جميع الفئات الا في حالات الضرورة القصوى التي تستلزم التصریح له بحمولة اكثر وذلك بناء على تنسيب الوزير المختص وموافقة وزير المالية على ان لا يتجاوز هذه الحمولة الحد الاعلى المعين في الفقرة ( أ ) من هذه المادة .

المادة ٥ - ينقل الموظف بالطائرة عند الضرورة او عندما يتعذر نقله بواسطة نقل اخرى او عندما يكون النقل بها اقل كلفة من النقل بالواسطة الاخرى بعد الحصول على موافقة وزير المالية المسبقة وتنسيب الوزير المختص .

المادة ٦ - يجوز لوزير المالية ان يوافق على صرف علاوة شهرية متطورة للموظف مقابل اجور تنقلاته بين مسكنه ومركز عمله في الحالتين التاليتين :-

أ - وجود مركز عمل الموظف خارج حدود منطقة البلدية .

ب - تعذر وصول الموظف الى مركز عمله بواسطة النقل المنتظمة داخل حدود منطقة البلدية .

المادة ٧ - يجوز لوزير المالية ان يوافق على صرف علاوة شهرية متطورة للموظف الذي تستدعي طبيعة عمله الرسمي التجول والانتقال من مكان الى آخر في مركز عمله سواء كان النقل بواسطة نقل عامة او خاصة ( بمسافر في ذلك الواحد ) وباستعمال سيارته الخاصة للتنقلات الرسمية حسب التعرفة التي يضعها من حين الى آخر لهذه الغاية .

المادة ٨ - لا تدفع اجور نقل الموظف في الحالات التالية :-

أ - عن تنقلاته بين مسكنه ومركز عمله الا في ظروف استثنائية تستلزمها طبيعة عمله بعد اوقات الدوام الرسمي وبعد الحصول على موافقة الوزير المختص على ذلك .

ب - عندما يتم نقله من مركز الى آخر بناء على طلبه الخطي .

المادة ٩ - تدفع للموظف نفقات نقله وافراد أسرته وامته البيتية من اي مكان داخل المملكة او خارجها الى المكان الذي يختاره في المملكة خلال مدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ انتهاء خدمته لاي سبب كان ويشمل ذلك نقل جثمان الموظف بعد وفاته الى المكان الذي تختاره أسرته في المملكة .

المادة ١٠ - تدفع اجور النقل فقط للموظف الذي يكلف بعمل رسمي او يتدرب له من مركز عمله الرئيسي الى اي مكان آخر في نفس المحافظة الا في الحالات التي يتعذر فيها على الموظف السفر يومياً الى المكان الذي ينتدب له او يكلف فيه بمهمة رسمية من حيث بعد المسافة وعدم تيسر المواصلات سواء كان ذلك داخل المحافظة او خارجها وعلى ضوء مصلحة العمل وذلك حسب تقدير الوزير المختص وموافقته وفي هذه الاحوال تصرف للموظف علاوات السفر المعينة في المادتين ( ١٧ و ١٦ ) من هذا النظام .

المادة ١١ - يصرح لمشغلي المناصب التالية باقتناء سيارة خاصة لتنقلاتهم في مهامهم الرسمية مقابل العلاوات الشهرية المقطوعة التالية تعويضاً لهم عما يتكبدهون من نفقات على تنقلاتهم الرسمية داخل حدود مناطق البلديات التي تقع مراكز اعمالهم الدائمة فيها اثناء اوقات الدوام الرسمي وبعده :-

دینار	
٣٥	أ - رئيس الوزراء
٢٥	الوزراء
٢٥	وزير البلاط
٢٥	رئيس مجلس الاعيان

هكذا من أهل



## دينار

٢٥	رئيس مجلس النواب
٢٥	رئيس الديوان الملكي
٢٥	قاضي القضاة
٢٥	رئيس ديوان الموظفين
٢٥	رئيس ديوان المحاسبة
٢٥	رئيس محكمة التمييز
٢٥	نائب رئيس مجلس الاعمار
٢٥	طبيب الاسرة المالكة
٢٥	نائب رئيس سلطة المصادر الطبيعية
٢٥	اي موظف برتبة وزير
١٥	ب- اعضاء محكمة التمييز ورؤساء النيابة العامة
١٥	المستشار الحزبي لرئاسة الوزراء
١٥	المحافظون الذين ليست بجائزتهم سيارات حكومية
١٠	ج- وكلاء الوزارات ومدراء الدوائر الممثلة
١٠	رؤساء الامتشاف والنيابات العامة
١٠	قضاة التشريع
١٠	مفتش العدلية
١٠	السكرتير العام لرئاسة الوزراء
١٠	رئيس التشرifications الملكية
١٠	الامين الاول للديوان الملكي
١٠	مساعد رئيس الديوان الملكي
١٠	ناظر الخاصة الملكية
١٠	المصرفون

د - مشغولوا الوظائف التالية ممن تقتضي طبيعة اعمالهم التصريح لهم باقتناء سيارات خاصة لتتقلاتهم بمهام رسمية بموافقة وزير المالية وبناء على تنسيق الوزير المختص بمقابل العلاوات الشهرية المقطوعة التالية :

مدراء الصحة والاطباء

المدعون العامون

المهندسون

المفتشون

مدراء التربية والتعليم

مدراء الاقضية

هـ - اي موظف آخر تقتضي طبيعة عمله الرسمي التصريح له باقتناء سيارة بموافقة وزير المالية بعد تنسيق الوزير المختص بمقابل علاوة شهرية مقطوعة لا تتجاوز عشرة دنانير .

المادة ١٢ - تدفع العلاوات الشهرية الواردة في المادة (١٠) من هذا النظام ضمن الشروط التالية :-

أ - ان تكون السيارة المصرح باقتنائها مسجلة باسم الشخص مباشرة او بواسطة وكالة سيارات معترف بها في المملكة .

ب - ان لا يكون بحوزته او تحت تصرفه سيارات حكومية يستعملها في تنقلاته الرسمية .

ج - ان لا يكون قد خصص له علاوة اقتناء سيارة من جهة اخرى .

المادة ١٣ - تصرف الاجور الكيلومترية للمصرح لهم باقتناء سيارات خاصة عن سفراتهم الرسمية خارج مراكز اعمالهم الدائمة حسب التعرفة الرسمية التي يضعها وزير المالية لهذه الغاية على ان لا تزيد هذه الاجور على خمسة وعشرين دينارا شهريا الا اذا اقتضت المصلحة تجاوز هذا المبلغ وفي هذه الحالة يقتضي الحصول على موافقة وزير المالية .

المادة ١٤ - يعتد وزير المالية اتفاقا من اجل تأمين احتياج الحكومة والمؤسسات التابعة لها من سيارات الركوب والشحن باجور تحدد بطريق المناقصة او بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيق وزير المالية في الحالات التي يتعلل فيها اجراء ذلك . وتم المناقصة بمعرفة لجنة يشكلها وزير المالية لهذه الغاية وتكون قراراتها خاضعة لتصديقها .

المادة ١٥ - اذا غيب متبني السيارة عن عمله لاي سبب كان لمدة تزيد على شهر واحد فتصرف له العلاوة المقررة عن الشهر الاول من الغياب ويوقف صرف العلاوة عن المدة التي تزيد على ذلك حتي تاريخ مباشرته للعمل :

## الفصل الثالث

## علاوات السفر

المادة ١٦ - اذا كلف شخص او انتدب للقيام بعمل في غير مركزه الرئيسي داخل المملكة فتدفع له العلاوات السفرية التالية عن كل ليلة يقضيها بالمبيت خارج مركزه الرئيسي على ان لا تزيد المدة التي يستحق عنها العلاوات على شهر واحد مهما طالت المدة الا في الحالات التي يوافق عليها وزير المالية وان لا تزيد علاوة قاضي التسوية في كل شهر عن الثلاثين دينارا وان لا تزيد علاوة قاضي املاك الدولة في كل شهر عن خمسة وعشرين دينارا .

فلس	دينار
١٠٠٠	٣
١٠٠٠	٢
٥٠٠	١
١٠٠	١
٨٠٠٠	-

الفئة الاولى

الفئة الثانية

الفئة الثالثة

الفئة الرابعة

الفئة الخامسة

المادة ٢٠ - إذا كلف شخص القيام بمهمة رسمية خارج المملكة فتنتفع له علاوات السفر التالية دون تحديد لعدد الليالي .  
 عن كل ليلة يقضيها في البيت في الخارج وتشمل علاوات السفر كافة النفقات التي يتكبدها الموظف بما في ذلك اجور النقل الداخلي : -

الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار

فلس					١ - الكويت والدول الاروروبية والامريكية
٦	٨	١٠	١٢	٢٠	
٤	٥	٧ ٥٠٠	١٠	١٥	٢ - قطر
"	"	"	"	"	٣ - البحرين
"	"	"	"	"	٤ - الجزائر
"	"	"	"	"	٥ - السودان
"	"	"	"	"	٦ - لبنان
"	"	"	"	"	٧ - العراق
"	"	"	"	"	٨ - الجمهورية العربية المتحدة
"	"	"	"	"	٩ - المملكة العربية السعودية
"	"	"	"	"	١٠ - تونس
"	"	"	"	"	١١ - مراكش
"	"	"	"	"	١٢ - اليمن
"	"	"	"	"	١٣ - امارات الخليج العربي الاخرى
٤	٥	٧ ٥٠٠	١٠	١٥	
"	"	"	"	"	١٤ - ليبيا
"	"	"	"	"	١٥ - سوريا
"	"	"	"	"	١٦ - الدول الاخرى

المادة ٢٤ - يعامل الموظف الذي يشغل وظيفة بالوكالة وفق احكام نظام الموظفين نفس المعاملة التي تنطبق على فئة ودرجة الوظيفة التي يشغلها بالوكالة .

المادة ٢٥ - تدفع الاجور والعلاوات المترتبة بهذا النظام : -

أ - داخل المملكة من المخصصات المرصودة لهذه الغاية في الدوائر المختصة .  
ب - خارج المملكة من النفقات العامة .

٢٦ - يستثنى من أحكام هذا النظام الموظفون الذين تنفي طبيعة أعمالهم التنقل للعمل في الميدان ولهم الحق في ان يستفيدوا من نظام علاوات الميدان .

ملادة ٢٧ - مجلس الوزراء حق البت في الامور التي لم تتناولها احكام هذا النظام والبت في اي خلاف قد ينشأ عن تطبيق احكامه .

لادة ٢٨ - مع مراعاة أحكام المادة (٩) من هذا النظام يفقد الموظف حقه في الانسحاب من أحكام هذا النظام إذا لم يطالب بهذا الحق خلال مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ استحقاقه والبت في أي خلاف قد ينشأ عن تطبيق أحكامه .

إضافة ٢٩ - لوزير المالية أو من ينييه ان يوافق على صرف سلفة للشخص الذي يكلف بالقيام بمهمة رسمية او ينتدب لعمل رسمي خارج مركز عمله الدائم بالمتنادر الذي يعادل علاوات سفره خلال المدة المتروكة لهذه المهمة على ان تسترد منه هذه السلفة بعد رجوعه الى مركز عمله الرئيسي .

المادة ٣٠ - أ - يلغى نظام الانتحال والسفر رقم (١٦) لسنة ١٩٦٦ وجميع التعديلات التي أدخلت عليه على أن لا يؤثر ذلك على العلاوات المقررة استناداً للضاحيات المنصوص عنها في المواد ٧٠، ٧١، ٧٢ من ذلك النظام.

ب - يبقى نظام الانتحال والسفر رقم (١٦) لسنة ١٩٦٦ ساري المفعول بالتدريج الذي يتعلق بالجيش العربي والأمن العام.

ج - يلغى من نظام السلك السامي الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٢ أية أحكام تتعلق بعلاوات الانتحال والسفر إلى المدى الذي تعارض فيه مع أحكام هذا النظام.

المادة ٣١ - لوزير المالية أن يضع التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام هذا النظام.

### مجلس

١٩٦٧/٢/٢٢

وزير الأشغال العامة	وزير	وزير	رئيس الوزراء
وزير الأشغال العامة	العدلية	الداخلية	وزير الدفاع
عبد القادر الصالح	سمعان داود	وصفي ميرزا	وصفي التل
وزير الشؤون الاجتماعية	وزير	وزير الداخلية	وزير التربية والتعليم
والعمل ووزير المالية بالوكالة	الصحة	للشؤون البلدية والقروية	وزير النقل
ذوقان الهنداوي	صالح برقان	قاسم الريماوي	عبد الوهاب الحياي
وزير	وزير	وزير	وزير الاقتصاد الوطني ووزير
الخارجية	الزراعة	الأعلام	المواصلات / برق ووزير
عبد الله صلاح	اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف	خاتم الإبري

### مجلس

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٣/١

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٩) لسنة ١٩٦٧

## نظام دائرة الارصاد الجوية

صادر بالاستناد إلى أحكام المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام دائرة الارصاد الجوية لسنة ١٩٦٧ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تكون للكميات التالية المعاني المخصصة لها في ادناه ما لم تدل الترتيب على خلاف ذلك :-

الوزير	وزير النقل
الدائرة	دائرة الارصاد الجوية
المدير	مدير الارصاد الجوية
اللجنة	اللجنة الاستشارية لدائرة الارصاد الجوية

المادة ٣ - تؤسس في المملكة الأردنية الهاشمية دائرة الارصاد الجوية يكون مركزها الرئيسي في عمان وتكون مرتبطة بوزير النقل ولها أن تنشئ مكاتب ومحطات في مختلف أنحاء المملكة.

المادة ٤ - تتولى دائرة الارصاد الجوية المهام التالية :-

أ - تأسيس شبكة من محطات الرصد الجوي ومكاتب للتنبؤات ومراكز لاجتات الارصاد الجوية للشؤون الزراعية والمائية.

ب - مراقبة محطات الرصد الجوي ومكاتب التنبؤات ومراكز الاجتات.

ج - اصدار النشرات الجوية واعطاء التنبؤات.

د - تبادل معلومات الارصاد الجوية بين المملكة الأردنية الهاشمية والخارج.

هـ - القيام بالدراسات والبحوث العلمية.

و - القيام بتدريب الفنيين الذين يحتاج اليهم الدائرة ووضع برامج للتدريب ومنح شهادات بأكمل البرامج للتدريبية بنجاح وذلك بعد حصولهم على مستوى معين من الاختصاص.

ز - تزويد الشركات والمؤسسات الخاصة والأشخاص بالمعلومات الجوية أثناء اجور مقطوعة بقرار من الوزير وتنسب من المدير ويستثنى من ذلك ما توجب تقديمه الالتزامات الدولية.



المادة ٥ - يرأس الدائرة مدير يتولى الاشراف عليها من النواحي الفنية والادارية والمالية ويكون مستولا امام الوزير مباشرة عن سير العمل فيها .

المادة ٦ - يجوز تكليف موظفين من وزارات ودوائر حكومية ومؤسسات اهلية باخذ الرصدات الجوية في الاماكن التي يعملون فيها مقابل اجور تحدد بقرار من الوزير بناء على تنسيب من مدير الدائرة واخذ موافقة وزير المالية .

المادة ٧ - أ - تشكل بقرار من رئيس الوزراء وبناء على تنسيب الوزير لجنة استشارية للدائرة الارصاد الجوية برئاسة الوزير او من ينوبه وعضوية ممثلين عن كل من وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد الوطني ومديرية الطيران المدني وسلاح الجو الملكي الاردني وسلطة المصادر الطبيعية ودائرة ميناء العقبة ومجلس الاعمار الاردني ودائرة الارصاد الجوية وذلك لبحث متطلبات الوزارات والدوائر المختلفة فيما يتعلق بالارصاد الجوية وتقديم التوصيات اللازمة بذلك .

ب - تجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة الى ذلك بدعوة من الوزير .

١٩٦٧/٣/١

أحمد بن طلال

وزير	وزير	رئيس الوزراء
العدل	الداخلية	وزير الدفاع
سمعان داود	وصفي ميرزا	وصفي التل
وزير الداخلية	وزير التربية والتعليم	وزير الاشغال العامة
للشؤون البلدية والقروية	وزير النقل	وزير الانشاء والتعمير
قاسم الريماوي	عبد الوهاب المجالي	عبد القادر الصالح
وزير الاقتصاد الوطني ووزير	وزير الشؤون	وزير
المواصلات / برق وبريد	الاجتماعية والعمل	الصحة
حاتم الزعبي	ذوقان الهنداوي	صالح برقان
وزير	وزير	وزير
الخارجية	الزراعة	الاعلام
عبد الله صلاح	اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف
		سعيد الدجالي

## مجلس البحث العلمي الاردني

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٧/٣/١  
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٧

### نظام معدل لنظام مجلس البحث العلمي الاردني

صادر بمقتضى المادة (١١٧) من قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام مجلس البحث العلمي الاردني لسنة ١٩٦٧ ) ويترأع النظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٣ :-

أ - للمجلس ان يخول كل او بعض الصلاحيات المنوطة به بموجب هذا النظام الى لجنة تنفيذية تتألف من عدد لا يتقل عن خمسة ولا يزيد على تسعة اشخاص يختارهم المجلس من بين اعضائه على ان يكون رئيس المجلس او نائبه رئيساً لهذه اللجنة .

ب - يعقد المجلس اجتماعاً مرة كل ثلاثة اشهر وقد يدعى الى الاجتماع اكثر من ذلك اذا دعت الحاجة .

ج - تجتمع اللجنة التنفيذية المؤلفة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة مرة كل اسبوعين على الاقل .

١٩٦٧/٣/١

أحمد بن طلال

وزير	وزير	رئيس الوزراء
العدل	الداخلية	وزير الدفاع
سمعان داود	وصفي ميرزا	وصفي التل
وزير الداخلية للشؤون	وزير التربية والتعليم	وزير الاشغال العامة
البلدية والقروية	وزير النقل	وزير الانشاء والتعمير
قاسم الريماوي	عبد الوهاب المجالي	عبد القادر الصالح
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الشؤون	وزير
ووزير المواصلات / برق وبريد	الاجتماعية والعمل	الصحة
حاتم الزعبي	ذوقان الهنداوي	صالح برقان
وزير	وزير	وزير
الخارجية	الزراعة	الاعلام
عبد الله صلاح	اسماعيل حجازي	عبد الحميد شرف
		سعيد الدجالي

هكذا من الأهل